

النوع الثاني والأربعون

في قواعد مهمّة يحتاج المفسّر إلى معرفتها

قاعدة في الضمائر

ألف ابن الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين، وأصل وضع الضمير للاختصار، ولهذا قام قوله: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] مقام خمسة وعشرين كلمة لو أتى بها مظهرة.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، قال مكّي: ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، فإن فيها خمسة وعشرين ضميراً، ومن ثم لا يُعدّل إلى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل، بأن يقع في الابتداء، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أو بعد (إلا) نحو: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

مرجع الضمير

لا بدّ له من مرجع يعود إليه:

ويكون ملفوظاً به سابقاً مطابقاً به، نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ﴾ [هود: ٤٢]، ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ﴾ [طه: ١٢١]، ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْفُوكَهُ لَمْ يَكِدْ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠].

أو متضمناً له، نحو: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨]. فإنه عائد على العدل المتضمن له ﴿أَعْدِلُوا﴾، ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨]، أي: المقسوم، لدلالة القسمة عليه.

أو دالاً عليه بالالتزام، نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر: ١]، أي: القرآن، لأن الإنزال يدلّ عليه التزاماً. ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَكُمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءَهُ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. فعفوي يستلزم عافياً أعيد عليه الهاء من ﴿إِلَيْهِ﴾.

أو متأخراً لفظاً لا رتبة مطابقاً، نحو: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧]، ﴿وَلَا يُسْتَلْ عَنْ دُونِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْتَلْ عَنْ دُونِهِ إِشْرٌ وَلَا جُنُودٌ﴾ [الرحمن: ٣٩].

أو رتبة أيضاً في باب ضمير الشأن والقصة ونعم وبئس والتنازع.

أو متأخراً دالاً بالالتزام، نحو: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]. أضمم الروح أو النفس لدلالة الحلقوم والتراقي عليها، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَّتَ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الشمس، لدلالة الحجاب عليها.

وقد يدلّ عليه السياق فيضمّر، ثقةً بفهم السامع، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرهَا﴾ [فاطر: ٤٥]، أي: الأرض أو الدنيا. ﴿وَلَا بُؤْيُوهَا﴾ [النساء: ١١]، أي: الميت، ولم يتقدم له ذكرٌ.

وقد يعود على لفظ المذكور دون معناه، نحو: ﴿وَمَا يَعْمُرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِضُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر: ١١]، أي: عمر معمر آخر.

وقد يعود على بعض ما تقدم، نحو: ﴿يُؤَيِّبُكُمُ اللَّهُ فِي آوَالِدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] إلى قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء: ١١]. ﴿وَمَوْلَاهُنَّ أَحَقُّ بِرِوَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. بعد قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإنه خاص بالرجعيات، والعائد عليه عامٌّ فيهنَّ وفي غيرهنَّ.

وقد يعود على المعنى، كقوله في آية الكلاله: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ولم يتقدم لفظ مثنى يعود عليه، قال الأخفش: لأن الكلاله تقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى، كما يعود الضمير جمماً على (مَنْ) حملاً على معناها.

وقد يعود على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء، قال الزمخشري: كقوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، أي: بجنسي الفقير والغني، لدلالة: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلم به لَوَحَدَهُ.

وقد يُذَكَّرُ شيثان ويعاد الضمير إلى أحدهما، والغالب كونه الثاني، نحو: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٤٥]. فأعيد الضمير للصلاة، وقيل: للاستعانة المفهومة من ﴿أَسْتَعِينُوا﴾. ﴿جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾ [يونس: ٥]، أي: القمر، لأنه الذي يعلم به الشهور. ﴿وَاللَّهُ رَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] أراد (يرضوهما) فأفرد؛ لأن الرسول هو داعي العباد والمخاطب لهم شفاهاً، ويلزم من رضاه رضا ربه تعالى.

وقد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين، نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما يخرج من أحدهما.

وقد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره، نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٣]، فهذه لولده، لأن آدم لم يخلق من نطفة.

قلت: هذا هو باب الاستخدام، ومنه: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّ لَكُمْ سَأَلَكُمْ﴾ ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠١ - ١٠٢]، أي: أشياء آخر مفهومة من لفظ ﴿أَشْيَاءٍ﴾ السابقة.

وقد يعود الضمير على ملابس ما هو له، نحو: ﴿إِلَّا عِشَّةً أَوْ ضُحًى﴾ [النازعات: ٤٦]، أي: ضحى يومها، لا ضحى العشية نفسها؛ لأنه لا ضحى لها.

وقد يعود على غير مشاهد محسوس، والأصل خلافه، نحو: ﴿وَإِذَا فَصَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ

﴿فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، فضمير ﴿لَهُ﴾ عائد على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود؛ لأنه لما كان سابقاً في علم الله كونه، كان بمنزلة المشاهد الموجود.

قاعدة:

الأصل عوده على أقرب مذكور، ومن ثمّ أُخِّر المفعول الأوّل في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١١٢]، ليعود الضمير عليه لقربه، إلاّ أن يكون مضافاً ومضافاً إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنه المحدّث عنه، نحو: ﴿وَإِنْ تَعَدَّوْا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]. وقد يعود على المضاف إليه، نحو: ﴿إِلَى اللَّهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٧].

واختلف في ﴿أَوْ لَحَمَ خِزْيِرٍ فَإِنَّهُ رِيحٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فمنهم من أعاده على المضاف، ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه.

قاعدة

الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشنيت، ولهذا لمّا جوز بعضهم في: ﴿أَنْ أَتَدْرِيبَهُ فِي أَتَابُوتٍ فَأَقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ [طه: ٣٩] أن الضمير في الثاني للتابوت وفي الأول لموسى عابه الزمخشري، وجعله تنافراً مُخْرِجاً للقرآن عن إعجازه، فقال: والضمائر كلّها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هُجْنَةٌ؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم الذي هو أمّ إعجاز القرآن، ومراعاته أهمّ ما يجب على المفسّر.

وقال في: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩] الضمائر لله تعالى، والمراد بتعزيّره تعزيّره دينه ورسوله، ومن فرّق الضمائر فقد أبعّد.

وقد يخرج عن هذا الأصل، كما في قوله: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢]، فإنّ ضمير ﴿فِيهِمْ﴾ لأصحاب الكهف، و﴿مِنْهُمْ﴾ لليهود، قاله ثعلب والمبرد. ومثله: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا بَيِّنَاتٍ بِهِنَّ وَصَاقَ بِهِمْ ذُرْعًا﴾ [هود: ٧٧] قال ابن عباس: ساء ظناً بقومه وضاق ذرعاً بأضيافه.

وقوله: ﴿وَلَا تُصْرِّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] الآية، فيها اثنا عشر ضميراً، كلّها للنبي ﷺ، إلاّ ضمير ﴿عَلَيْهِ﴾ فلصاحبه، كما نقله السهيلي عن الأكثرين؛ لأنه ﷺ لم تنزل عليه السكينة، وضمير (جعل) له تعالى.

وقد يخالف بين الضمائر حذراً من التنافر نحو: ﴿وَمِنهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ﴾ [التوبة: ٣٦]. الضمير للثاني عشر، ثم قال: ﴿فَلَا تَطْلُبُوا فِيهِنَّ﴾ [التوبة: ٣٦] أتى بصيغة الجمع مخالفاً لعوده على الأربعة.

ضمير الفصل: ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله؛ تكلماً وخطاباً وغيبةً، إفراداً وغيره، وإنّما يقع بعد مبتدأ أو ما أصله المبتدأ، وقبل خبر كذلك، نحو: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥]، ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَبِيرٌ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨].

وجوّز الأخصف وقوعه بين الحال وصاحبها، وخرّج عليه قراءة: ﴿هَنْ أَطَهَّرُ﴾ بالنصب.
وجوّز الجرجانيّ وقوعه قبل مضارع، وجعل منه: ﴿إِنَّهُ هُوَ بَيِّدٌ وَبَيِّدٌ﴾ [البروج: ١٣]، وجعل منه
أبو البقاء: ﴿وَمَكْرٌ أَوَّلِيكَ هُوَ بَوْرٌ﴾ [فاطر: ١٠].

ولا محلّ لضمير الفصل من الإعراب، وله ثلاث فوائد: الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع.
والتأكيد؛ ولهذا سماه الكوفيون دعامة؛ لأنه يُدعم به الكلام، أي: يقوّى ويؤكّد، وبنى عليه بعضهم:
أنه لا يجمع بينه وبينه، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل والاختصاص.

وذكر الزمخشري الثلاثة في: ﴿وَأَوْلِيَّتِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، فقال: فائدته الدلالة على أنّ
ما بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

ضمير الشأن والقصة، ويسمى ضمير المجهول، قال في «المغني»^(١): خالف القياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوّذه على ما بعده لزوماً، إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدّم عليه ولا شيء منها.

والثاني: أن مفسّره لا يكون إلا جملة.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكّد ولا يُعطف عليه، ولا يبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلاّ الابتداء أو ناسخه.

والخامس: أنه ملازم للإفراد.

ومن أمثلته: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦].

وفائدته: الدلالة على تعظيم المخبر عنه وتفخيمه، بأن يذكر أولاً مبهماً، ثم يفسّر.

تنبيه: قال ابن هشام^(٢): متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن، فلا ينبغي أن يُحمل عليه، ومن

ثمّ ضعّف قول الزمخشريّ في قوله: ﴿إِنَّهُ يَرْبِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]؛ إن اسم (إنّ) ضمير الشأن،

والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده قراءة ﴿وَقِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٢٧] بالنصب، وضمير الشأن لا

يُعطف عليه.

قاعدة: جمع العاقلات لا يعود عليه الضمير غالباً إلاّ بصيغة الجمع؛ سواء كان للقلة أو للكثرة،

نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَرْبِصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وورد الإفراد في قوله

تعالى: ﴿أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، ولم يقل: (مطهرات).

وأما غير العاقل: فالغالب في جمع الكثرة الإفراد، وفي القلة الجمع. وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِنَّ

عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ إلى أن قال: ﴿مِنَهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ فأعاد ﴿مِنَهَا﴾ بصيغة الإفراد

على الشهور، وهي للكثرة، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ﴾ [التوبة: ٣٦]، فأعاده جمعاً على ﴿أَرْبَعَةٌ

حُرُمٌ﴾، وهي للقلة.

(٢) في «المغني» ص ٦٣٧.

(١) ابن هشام ص ٦٣٦.

وذكر الفراء لهذه القاعدة سرّاً لطيفاً؛ وهو: أن المميّز مع جمع الكثرة - وهو ما زاد على العشرة - لما كان واحداً وُحِدَ الضمير، ومع القلة - وهو العشرة فما دونها - لما كان جمعاً جُمِعَ الضمير.

قاعدة: إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بُدئَ باللفظ ثم بالمعنى؛ هذا هو الجادة في القرآن، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾، ثم قال: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]؛ أفرد أولاً باعتبار اللفظ، ثم جمع باعتبار المعنى، وكذا: ﴿وَمِنَهُمْ مَن يَسْتَعِجِلُ بِكَ وَجَمَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَتَذَّنَ لِي وَلَا نَفْتِيَّ إِلَّا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩].

قال الشيخ علم الدين العراقي: ولم يجرى في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا في موضع واحد، وهو قوله: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَفْئَةِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَيْنَا فَرِحْنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، فأنت (خالصاً) حملاً على معنى (ما)، ثم راعى اللفظ فذكَرَ فقال: ﴿مُحَرَّمٌ﴾ انتهى.

قال ابن الحاجب في «أماله»: إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حُمِلَ على المعنى ضَعُفَ الحملُ بعده على اللفظ؛ لأن المعنى أقوى، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف.

وقال ابن جني في «المحتسب»^(١): لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلى المعنى. وأورد عليه قوله: ﴿وَمَن يَشَأْ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَّهُ سَيِّطَلْنَا فَهُوَ لَكُمُ قَرِينٌ﴾ ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾، ثم قال: ﴿حَقٌّ إِذَا جَاءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٧]، فقد راجع اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى.

وقال محمود بن حمزة في كتاب «المعائب»: ذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقد جاء في القرآن بخلاف ذلك، وهو قوله: ﴿خَلِيلَيْنِ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَكُمْ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، قال ابن خالويه في كتابه «ليس»: القاعدة في (مَنْ) ونحوه الرجوع من اللفظ إلى المعنى، ومن الواحد إلى الجمع، ومن المذكر إلى المؤنث، نحو: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُمُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَمَعَلَ صَليحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]. ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١١٢]، أجمع على هذا النحويون.

قال^(٢): وليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية الرجوع من المعنى إلى اللفظ إلا في حرف واحد استخرجه ابن مجاهد، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَمَعَلَ صَليحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ...﴾ [الطلاق: ١١] الآية، وُحِدَ في «يُؤْمِنُ» و«يَمَعَلَ» و«يُدْخِلْهُ»، ثم جمع في قوله: ﴿خَلِيلَيْنِ﴾، ثم وحِدَ في قوله: ﴿أَحْسَنَ اللَّهُ لَكُمْ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، فرجع بعد الجمع إلى التوحيد.

قاعدة في التذكير والتأنيث

التأنيث ضربان، حقيقي وغيره:

فالحقيقي لا تحذف تاء التأنيث من فعله غالباً؛ إلا إن وقع فضلاً، وكلما كثر الفضلُ حُسُن الحذف، والإثبات مع الحقيقي أولى ما لم يكن جمعاً.

وأما غير الحقيقي: فالحذف فيه مع الفصل أحسن، نحو: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]. فإن كثر الفصل ازداد حسناً، نحو: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]. والإثبات أيضاً حسن، نحو: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٤]، فجمع بينهما في سورة هود.

وأشار بعضهم إلى ترجيح الحذف. واستدل بأن الله قدمه على الإثبات، حيث جمع بينهما.

ويجوز الحذف أيضاً مع عدم الفصل حيث الإسناد إلى ظاهره، فإن كان إلى ضميره امتنع.

وحيث وقع ضميرٌ أو إشارةٌ بين مبتدأ وخبر، أحدهما مذكّر والآخر مؤنث، جاز في الضمير والإشارة التذكير والتأنيث، كقوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾ [الكهف: ٩٨]، فذكّر والخبر مؤنث، لتقدم المبتدأ وهو مذكّر. وقوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، ذكّر والمشار إليه اليد والعصا، وهما مؤنثان لتذكير الخبر، وهو ﴿رُهْنَانِ﴾.

وكل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة، كقوله: ﴿أَعْمَارًا نَحْلٍ حَاوِيَةً﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿أَعْمَارًا نَحْلٍ مُقْعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقرئ: (تشابهت)، ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨]، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١].

وجعل منه بعضهم: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿وَلِسْلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].

وقد سئل: ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠].

وأجيب بأن ذلك لوجهين: لفظي، وهو كثرة حروف الفاصل في الثاني، والحذف مع كثرة الحواجز أكثر. ومعنوي، وهو أن (من) في قوله: ﴿مَنْ حَقَّتْ رَاجِعَةً إِلَى الْجَمَاعَةِ، وهي مؤنثة لفظاً، بدليل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾، ثم قال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، أي: من تلك الأمم، ولو قال: (ضلت) لتعيّنت التاء، والكلامان واحد، وإذا كان معناهما واحداً، كان إثبات التاء أحسن من تركها؛ لأنها ثابتة فيما هو من معناه. وأما ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ الآية، فالفريق يذكّر، ولو قال: (فريق ضلوا) لكان بغير تاء. وقوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ في معناه، فجاء بغير تاء. وهذا أسلوب لطيف من أساليب العرب: أن يدعوا حكم اللفظ - الواجب في قياس لغتهم - إذا كان في مرتبة كلمة لا يجب لها ذلك الحكم.

قاعدة في التعريف والتنكير

اعلم أن لكل منهما مقاماً لا يليق بالآخر:

أما التنكير فله أسباب:

أحدها: إرادة الوحدة، نحو: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]، أي: رجل واحد. و﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءٌ مُّشْتَكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩].

الثاني: إرادة النوع، نحو: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾ [ص: ٤٩]، أي: نوع من الذكر، و﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غُشُونَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، أي: نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس، بحيث غطى ما لا يغطيه شيء من الغشاوات. و﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ إِلَىٰ أَرْضِ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَواتٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، أي: نوع منها، وهو الازدياد في المستقبل، لأن الحوص لا يكون على الماضي ولا على الحاضر.

ويحتمل الوحدة والتّوعية معاً قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾ [النور: ٤٥]، أي: كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء، وكل فرد من أفراد الدواب من فرد من أفراد النّطف.

الثالث: التعظيم، بمعنى أنه أعظم من أن يعين ويعرّف، نحو: ﴿فَأَذِنُوا لِحَرَابٍ﴾ [البقرة: ٢٧٩] أي: بحرب أي حرب. و﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠]، و﴿وَسَلِّمْ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ﴾ [مريم: ١٥]، و﴿سَلِّمْ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٩]. و﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّتٍ﴾ [البقرة: ٢٥].

الرابع: التّكثير، نحو: ﴿أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشعراء: ٤١] أي: وافراً جزياً.

ويحتمل التعظيم والتّكثير معاً، نحو: ﴿وَإِن يَكْفُرُوا فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]. أي: رسل عظام دُورٍ عددٍ كثير.

الخامس: التّحقير، بمعنى انحطاط شأنه إلى حدّ لا يمكن أن يعرف، نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، أي: ظناً حقيراً لا يُعبأ به، وإلاً لا تُبعوه؛ لأنّ ذلك دَبْدَبُهُمْ، بدليل: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ﴿مِنَ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [عبس: ١٨]، أي: من شيء حقير مهين، ثم بينه بقوله: ﴿مِنَ ظُنْفَةٍ خَلَقَهُ﴾ [عبس: ١٩].

السادس: التقليل نحو: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، أي: رضوان قليل منه أكبر من الجنّات، لأنه رأس كل سعادة.

قليلٌ منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل^(١) وجعل منه الزمخشري: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾، أي: ليلاً قليلاً؛ أي: بعض ليل.

وأورد عليه: أن التقليل ردّ الجنس إلى فرد من أفرادها، لا تقيصُ فرد إلى جزء من أجزائه، وأجاب في «عروس الأفراح»^(٢) بأنّ لا نسلم أن الليل حقيقة في جميع الليلة، بل كل جزء من أجزائها يسمى ليلاً.

(١) انظر «المغني» ص ١٤٥ و ٨٨٤.

(٢) «عروس الأفراح» للشيخ بهاء الدين السبكي ٢٠٤/١ تنكير المسند إليه.

وعدَّ السكايي من الأسباب: الأ يعرف من حقيقته إلا ذلك، وجعل منه: أن تُقصد التجاهل، وأنك لا تعرف شخصه، كقولك: هل لك في حيوان على صورة إنسان يقول: كذا؟ وعليه من تجاهل الكفار: ﴿هَلْ تَدُلُّكَ عَلَى رَجُلٍ يُبْتَئِكُمُ﴾ [سبأ: ٧]، كأنهم لا يعرفونه.

وعدَّ غيره منها قصد العموم، بأن كانت في سياق النفي، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿فَلَا رَيْبَ﴾ الآية [البقرة: ١٩٧]، أو الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، أو الامتنان، نحو: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

وأما التعريف فله أسباب:

فبالإضمار: لأن المقام مقام التكلّم أو الخطاب أو الغيبة.

وبالعلمية: لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم يختصّ به، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

أو لتعظيم أو إهانة، حيث علمه يقتضي ذلك، فمن التعظيم: ذكر يعقوب بلقبه إسرائيل، لما فيه من المدح والتعظيم بكونه صفوة الله، أو سريّ الله، على ما سيأتي في معناه في الألقاب، ومن الإهانة قوله: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾، وفيه أيضاً نكتة أخرى، وهي الكناية عن كونه جهنمياً.

وبالإشارة: لتمييزه أكمل تمييز بإحضاره في ذهن السامع حساً، نحو: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان: ١١].

وللتعريض بغاوة السامع: حتى إنه لا يتميز له الشيء إلا بإشارة الحسّ، وهذه الآية تصلح لذلك.

وليبيان حاله في القرب والبعد، فيؤتى في الأول بنحو: هذا، وفي الثاني بنحو: ذلك وأولئك.

ولقصد تحقيره بالقرب، كقول الكفار: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَدَّكُرُ الْهَتَكُمُ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

ولقصد تعظيمه بالبعد، نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. ذهاباً إلى بُعد درجته.

وللتنبيه - بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله - على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها، نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وبالموصولية، لكراهة ذكره بخاصّ اسمه، إما سترأ عليه، أو إهانة له أو لغبر ذلك، فيؤتى بالذي ونحوها موصولة بما صدر منه من فعل أو قول، نحو: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَلَدَيْهِ أَيُّ لَكُمْ﴾ [الأحقاف: ١٧]، ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣].

وقد يكون لإرادة العموم، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ الآية [فصلت: ٣٠]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٦٠].

وللاختصار، نحو: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَىٰ فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ [الأحزاب: ٦٩]، أي: قولهم: إنه أدر؛ إذ لو عدّد أسماء القائلين لطلال؛ وليس للعموم؛ لأن بني إسرائيل كلهم لم يقولوا في حقّه ذلك.

وبالألف واللام، للإشارة إلى معهود خارجي أو ذهني أو حضوري.

وللاستغراق حقيقة أو مجازاً، أو لتعريف الماهية؛ وقد مرّت أمثلتها في نوع الأدوات.

وبالإضافة، لكونها أخصر طريق، ولتعظيم المضاف، نحو: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرُ﴾ [الزمر: ٧]؛ أي: الأصفياء، في الآيتين، كما قاله ابن عباس وغيره.

ولقصد العموم، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، أي: كل أمر لله تعالى.

فائدة: سُئِلَتْ عن الحكمة في تنكير ﴿أَحَدٌ﴾ وتعريف ﴿الضَّمْدُ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ① **الله الضَّمْدُ**، وألّفت في جوابه تأليفاً مودعاً في الفتاوى، وحاصله أن في ذلك أجوبة: أحدها: أنه نكّر للتعظيم، والإشارة إلى أن مدلوله - وهو الذات المقدسة - غير ممكن تعريفها والإحاطة بها.

الثاني: أنه لا يجوز إدخال (أل) عليه ك: غير وكل وبعض، وهو فاسد، فقد قرئ شاذاً: (قل هو الله الأحد. الله الصمد). حكى هذه القراءة أبو حاتم في كتاب «الزينة»^(١) عن جعفر بن محمد.

الثالث: وهو ممّا خطر لي: أن (هو) مبتدأ و(الله) خبر، وكلاهما معرفة، فاقضى الحصر، فعُرف الجزآن في ﴿الله الضَّمْدُ﴾ لإفادة الحصر، ليطابق الجملة الأولى، واستغني عن تعريف ﴿أَحَدٌ﴾ فيها لإفادة الحصر دونه، فأتي به على أصله من التنكير، على أنه خير ثان. وإن جعل الاسم الكريم مبتدأ و(أحد) خبره: ففيه من ضمير الشأن ما فيه من التّفخيم والتعظيم، فأتي بالجملة الثانية على نحو الأولى، بتعريف الجزأين للحصر تفخيماً وتعظيماً.

قاعدة أخرى تتعلق بالتعريف والتنكير:

إذا ذكر الاسم مرتين، فله أربعة أحوال: لأنه إمّا أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس.

فإن كانا معرفتين: فالثاني هو الأول غالباً، دلالة على المعهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة، نحو: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**، ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢-٣]، ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصِّبْيَةِ نَسْبًا وَلَقَدْ عَلِمْتِ الْبَيْتَةَ﴾ [الصافات: ١٥٨]، ﴿وَقِهِمُ السَّخَّاتِ وَمَنْ نَقِ السَّخَّاتِ﴾ [غافر: ٩]، ﴿لَمَلَىٰ أَبْلَغَ الْأَسْبَبِ﴾ ② **أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ** [غافر: ٣٦-٣٧].

(١) «الزينة» ٣٩/٢، الأحد بمعنى الأول، وبمعنى الواحد.

وإن كانا نكرتين: فالثاني غير الأول غالباً، وإلاً لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهوداً سابقاً، نحو: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]. فإن المراد بالضعف الأول النطفة، وبالثاني الطفولية، وبالثالث الشيخوخة.

وقال ابن الحاجب^(١) في قوله تعالى: ﴿عُدُّوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]: الفائدة في إعادة لفظ الشهر الإعلام بمقدار زمن العُدْوِ وزمن الرِّوَّاحِ، والألفاظ التي تأتي مبيّنة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار، ولو أُضْمِرَ فالضمير إنما يكون لما تقدّم باعتبار خصوصيته، فإذا لم يكن له وَجِبَ العدول عن المضمّر إلى الظاهر.

وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥١﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾، فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول؛ ولهذا قال ﷺ في الآية: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ»^(٢).

وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة: فالثاني هو الأوّل حملاً على العهد، نحو: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ أَرْسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ أَلْيَضُحٌ فِي نُجَاةِ الرُّمَّاحَةِ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، ﴿مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ﴾ [الشورى: ٤١-٤٢].

وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة: فلا يطلق القول، بل يتوقّف على القرائن: فتارة تقوم قرينة على التّغاير، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِرُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]. ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا﴾ [النساء: ١٥٣]. ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ ﴿٥٣﴾ هُدًى﴾ [غافر: ٥٣-٥٤]. قال الزمخشري: المراد جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع، و﴿هُدًى﴾: إرشاداً. وتارة تقوم قرينة على الاتحاد، نحو: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٧٧﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧-٢٨].

تنبيه: قال الشيخ بهاء الدين في «عروس الأفراح»^(٣) وغيره: إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محرّرة، فإنها منتقضة بآيات كثيرة:

منها في القسم الأول: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]: فإنهما معرفتان والثاني غير الأول، فإن الأول العمل والثاني الثواب، ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، أي: القاتلة بالمقتولة، وكذا سائر الآيات: ﴿أَلَمْ نُنزِلْ بِالْحُرِّ﴾ الآية [البقرة: ١٧٨]، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ ثم

(١) في «أماليه» ١/٢٧٢ إملاء ١٢٣ سورة سبأ: ١٢.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: روي هذا مرفوعاً موصولاً ومرسلاً، وروي أيضاً موقوفاً، أما المرفوع فأخرجه ابن مردويه من حديث جابر، وسعيد بن منصور وعبد الرزاق من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف. وأخرجه عبد بن حميد بإسناد جيد. وأما الموقوف فأخرجه مالك عن زيد بن أسلم... «فتح الباري» ٦١٧/٩ كتاب التفسير، سورة ألم نشرح لك.

قلت: رواه مالك في الجهاد، باب الترغيب في الجهاد موقوفاً على عمر بن الخطاب، والحاكم في «المستدرک» ٥٢٨/٢، وقال الذهبي: مرسل.

(٣) «عروس الأفراح» ١/٢٠٩، تنكير المسند إليه.

قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ١ - ٢]. فَإِنَّ الْأَوَّلَ آدَمَ وَالثَّانِي وَوَلَدَهُ، ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٧] فَإِنَّ الْأَوَّلَ الْقُرْآنَ، وَالثَّانِي التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ.

ومنها في القسم الثاني: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]. فَإِنَّ الثَّانِي فِيهِمَا هُوَ الْأَوَّلُ، وَهُمَا نَكَرَتَانِ.

ومنها في القسم الثالث: ﴿أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وَيُؤْتِي كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣]، ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]، ﴿لِيَزَادُوا إِيْمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿زِيَادَتُهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، ﴿وَمَا يَبْتَغِ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا إِنَّ الظَّنَّ﴾ [يونس: ٣٦]. فَإِنَّ الثَّانِي فِيهَا غَيْرُ الْأَوَّلِ.

وأقول: لا انتقاصَ بشيءٍ من ذلك عند التأمل؛ فَإِنَّ اللامَ في الإحسان للجنس فيما يظهر، وحينئذ يكون في المعنى كالنكرة.

وكذا آية النَّفْسِ وَالْحَرِّ بِخِلَافِ آيَةِ الْعَسْرِ؛ فَإِنَّ (أَل) فِيهَا إِمَّا لِلْعَهْدِ أَوْ لِلِاسْتِغْرَاقِ كَمَا يَفِيدُهُ الْحَدِيثُ.

وكذا آية الظَّنِّ، لا نسلّم فيها أن الثاني فيها غير الأول، بل هو عينه قطعاً؛ إذ ليس كلُّ ظنٍّ مذموماً، كيف وأحكام الشريعة ظنيّة؟

وكذا آية الصِّلْحِ، لا مانع من أن يكون المراد منها الصِّلْحُ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ الَّذِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَاسْتِحْبَابُ الصِّلْحِ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ مَأْخُوذٌ مِنَ السُّنَّةِ وَمِنَ الْآيَةِ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ، بَلْ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِعَمُومِ الْآيَةِ، وَأَنَّ كُلَّ صِلْحٍ خَيْرٌ؛ لِأَنَّ مَا أَحَلَّ حَرَاماً مِنَ الصِّلْحِ أَوْ حَرَّمَ حَلَالاً فَهُوَ مَمْنُوعٌ.

وكذا آية القتال: ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك؛ لأن المراد بالأول المسؤول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة، لأنه سبب نزول الآية، والمراد بالثاني جنس القتال لا ذاك بعينه.

وأما آية: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقد أجاب عنها الطَّبِيبِيُّ: أَنَّهَا مِنْ بَابِ التَّكْرِيرِ، لِإِفَادَةِ أَمْرٍ زَائِدٍ، بِدَلِيلِ تَكْرِيرِ ذِكْرِ الرَّبِّ فِيمَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّي أَلْسِنَتِي وَالْأَرْضِ رَبِّي أَلْمَرَشِّ﴾ [الزخرف: ٨٢]. وَوَجْهَهُ الْإِطْنَابُ فِي تَنْزِيهِهِ تَعَالَى عَنِ نَسْبَةِ الْوَالِدِ إِلَيْهِ، وَشَرْطُ الْقَاعِدَةِ الْأَلَّ يَقْصِدُ التَّكْرِيرَ.

وقد ذكر الشيخ بهاء الدين في آخر كلامه: إن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكوراً في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل، بأن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر، وله به تعلق ظاهر وتناسب واضح، وأن يكونا من متكلم واحد، ودفع بذلك إيراد آية القتال؛ لأنَّ الأول فيها محكي عن قول السائل، والثاني محكي من كلام النبي ﷺ.

قاعدة في الإفراد والجمع:

من ذلك (السماء والأرض) حيث وقع في القرآن ذكر الأرض فإنها مفردة، ولم تجمع بخلاف السموات - لثقل جمعها وهو أرضون؛ ولهذا لما أريد ذكر جميع الأرضين قال: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]. وأما السماء: فذكرت تارة بصيغة الجمع، وتارة بصيغة الإفراد، لُنَكَّتِ تليق بذلك المحل، كما أوضحت في «أسرار التنزيل»، والحاصل: أنه حيث أريد العدد أُتِيَ بصيغة الجمع الدالة على سعة العظمة والكثرة، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الصف: ١]، أي: جميع سكانها على كثرتهم، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الجمعة: ١]، أي: كل واحد على اختلاف عددها. ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، إذ المراد نفي علم الغيب عن كل من هو في واحدة من السموات.

وحيث أريد الجهة أُتِيَ بصيغة الإفراد، نحو: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ [الملك: ١٦]، أي: من فوقكم.

ومن ذلك (الريح) ذكرت مجموعة ومفردة، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جمعت، أو في سياق العذاب أفردت.

أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن أبي بن كعب قال: كل شيء في القرآن من الرياح فهو رحمة، وكل شيء فيه من الريح فهو عذاب، ولهذا ورد في الحديث: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً» [الطبراني في الكبير: ١١٥٣٣]. وذكر في حكمة ذلك: أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهبات والمنافع، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مقابلها ما يكسر سورتها، فينشأ من بينهما ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات؛ فكانت في الرحمة رياحاً، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد ولا معارض له ولا دافع.

وقد خرج عن هذه القاعدة قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَجَرَيْنَ يَهِيمَ رِيحٍ طَبِيبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢] وذلك لوجهين:

لفظي، وهو المقابلة في قوله: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾، ورُبَّ شيء يجوز في المقابلة، ولا يجوز استقلالاً، نحو: ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرًا لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٤].

ومعنوي، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها، فإن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد، فإن اختلفت عليها الرياح كان سبب الهلاك، والمطلوب هنا ريح واحدة، ولهذا أكد هذا المعنى بوصفها بالطيب. وعلى ذلك أيضاً جرى قوله: ﴿إِنْ يَسَأْ سُنْكِي الرِّيحِ فَيَظَلَّنَ رَوَاكِدَ﴾ [الشورى: ٢٣].

وقال ابن المنير^(١): إنه على القاعدة؛ لأن سكون الريح عذاب وشدة على أصحاب السفن.

ومن ذلك (إفراد النور وجمع الظلمات) و(إفراد سبيل الحق وجمع سبل الباطل) في قوله تعالى:

(١) ابن المنير: أحمد بن محمد، من علماء الإسكندرية وأدبائها (ت: ٦٨٣ هـ). «فوات الوفيات» ٧٢/١.

﴿وَلَا تَنبَعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ لأن طريق الحقّ واحدة، وطريق الباطل متشعبة متعدّدة، والظلمات بمنزلة طرق الباطل، والنور بمنزلة طريق الحق، بل هما هما.

ولهذا وحّد وليّ المؤمنين، وجمع أولياء الكفار؛ لتعدّدهم في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَكَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

ومن ذلك (إفراد النار) حيث وقعت، و(الجنة) وقعت مجموعة ومفردة، لأن الجنان مختلفة الأنواع، فحسن جمعها، والنار مادة واحدة، ولأنّ الجنّة رحمة، والنار عذاب، فناسب جمع الأولى وإفراد الثانية، على حدّ الرياح والريح.

ومن ذلك (إفراد السمع، وجمع البصر)؛ لأن السمع غلب عليه المصدرية فأفرد، بخلاف البصر؛ فإنه اشتهر في الجارحة؛ ولأنّ متعلّق السمع الأصوات وهي حقيقة واحدة، ومتعلّق البصر الألوان والأكوان وهي حقائق مختلفة، فأشار في كل منهما إلى متعلقه^(١).

ومن ذلك (إفراد الصديق وجمع الشافعين) في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ﴾ [وَلَا صَديقٍ حَمِيمٍ] [الشعراء: ١٠٠ - ١٠١]. وحكمته كثرة الشفعاء في العادة، وقلة الصديق. قال الزمخشري: ألا ترى أن الرجل إذا امتحن بإرهاق ظالم، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده لشفاعته رحمةً، وإن لم يسبق له بأكثرهم معرفة، وأما الصديق: فأعزّ من بيض الأنوق^(٢).

ومن ذلك: (الألباب) لم يقع إلاّ مجموعاً، لأن مفرده ثقيل لفظاً.

ومن ذلك مجيء (المشرق والمغرب) بالإفراد والتثنية والجمع، فحيث أفردا فاعتباراً للجهة، وحيث تُثنيّا فاعتباراً لمشرق الصيف والشتاء ومغربهما، وحيث جُمعا فاعتباراً لتعدّد المطالع في كلّ فصل من فصليّ السنة.

وأما وجه اختصاص كلّ موضع بما وقع فيه: ففي سورة الرحمن وقع بالتثنية، لأنّ سياق السورة سياق المزدوجين، فإنه سبحانه وتعالى ذكر أولاً نوعي الإيجاد وهما الخلق والتعليم. ثم ذكر سراجي العالم: الشمس والقمر، ثم نوعي النبات: ما كان على ساق وما لا ساق له، وهما النجم والشجر، ثم نوعي السماء والأرض، ثم نوعي العدل والظلم، ثم نوعي الخارج من الأرض وهما: الحبوب والرياحين، ثم نوعي المكلفين وهما: الإنس والجان، ثم نوعي المشرق والمغرب، ثم نوعي البحر الملح والعذب. فلهذا حسن تثنية المشرق والمغرب في هذه السورة، وجمعا في قوله: ﴿فَلَا أَقِيمُ رَبِّبَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ إِنَّا لَنَتَدْرُونَ﴾ [المعارج: ٤٠]، وفي سورة الصافات للدلالة على سعة القدرة والعظمة.

(١) وقد سمعتُ من بعض شيوخنا تبسيطاً لهذا الكلام، قال: أفردَ السمع؛ لأن الإنسان لا يستطيع أن يسمع في وقت واحد إلا شيئاً واحداً، وجمَعَ الأبصار؛ لأنه يمكنه أن يُبصر أشياء كثيرة في الوقت نفسه. فسبحان الخلاق العليم.

(٢) الأنوق كصبور: العقب، أو طائر أسود له كالغُرْف، أو أسود أصلغ الرأس أصفر المنقار، وهو أعرّ من بيض الأنوق، لأنها تُخرّجه فلا يكاد يُظفر به؛ لأن أوكارها في القلّل الصعبة. «القاموس المحيط»: أنق.

فائدة: حيث ورد (البار) مجموعاً في صفة الآدميين قيل: (أبرار). وفي صفة الملائكة قيل: (بررة). ذكره الراغب، ووجهه: بأن الثاني أبلغ؛ لأنه جمع بارّ، وهو أبلغ من (برّ) مفرد الأوّل.

وحيث ورد (الأخ) مجموعاً في النسب قيل: (إخوة)، وفي الصداقة قيل: (إخوان). قاله ابن فارس وغيره. وأورد عليه في الصداقة: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وفي النسب: ﴿أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، ﴿أَوْ بُيُوتَ إِخْوَانِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

فائدة: ألّف أبو الحسن الأخفش كتاباً في «الإفراد والجمع»، ذكر فيه جمع ما وقع في القرآن مفرداً، ومفرد ما وقع جمعاً، وأكثره من الواضحات، وهذه أمثلة من خفي ذلك.

(المنّ) لا واحد له. (السلوى) لم يُسمع له بواحد. (النصارى) قيل: جمع نصرانيّ، وقيل: جمع نصير، كنديم وقبيل. (العوان) جمعه عون. (الهدى) لا واحد له. (الإعصار): جمعه أعاصير. (الأنصار) واحده نصير، كشريف وأشراف. (الأزلام) واحدها زلم، ويقال: زلم بالضم. (مداراراً) جمع مدارير. (أساطير) واحده أسطورة، وقيل: أسطار، جمع سطر. (الضّور) جمع ضورة، وقيل: واحد الأصوار. (فرادى) جمع أفراد، جمع فرد.

(قنوان) جمع قنوّ، و(صنوان) جمع صنوّ؛ وليس في اللغة جمع ومثنى بصيغة واحدة إلا هذان، ولفظ ثالث لم يقع في القرآن، قاله ابن خالويه في كتاب «ليس»^(١).

(الحوايا) جمع حاوية، وقيل: حاوياء. (نُشراً) جمع نُشور. ﴿عُضَيْبٌ﴾ [الحجر: ٩١]. (وعزير) [المعارج: ٣٧]. جمع عضة وعزة. ﴿الْمَنَانِيُّ﴾ [الحجر: ٨٧] جمع مثنى. ﴿نَارَةٌ﴾ [الإسراء: ٦٩]. جمعها تارات وتير. ﴿أَيْكَاطًا﴾ [الكهف: ١٨]. جمع يَقِظ. ﴿الْأَرَابِيُّ﴾ جمع أريكة. (سريّ) جمع سريان، كخصيّ وخصيان. ﴿ءَأَنَّهُ أَلْيَلٍ﴾ جمع إنى - بالقصر - كمعى، وقيل: إنى كقرّد، وقيل: إنوة كقرقة. (الصياصي) جمع صَيصِيّة. (منسأة) جمعها مناسئ. ﴿الْحُرُورُ﴾ [فاطر: ٢١] جمع حُرور؛ بالضم. ﴿وَعَرَيبٌ﴾ [فاطر: ٢٧] جمع غريب. ﴿الْأَرَابِيُّ﴾ [ص: ٥٢] جمع ترّب. (الآلاء) جمع إلى كمعى، وقيل: ألى كقفى، وقيل: إلى كقرّد، وقيل: ألو. ﴿الْقَرَائِيْ﴾ [القيامة: ٢٦] جمع ترقوة، بفتح أوله. (الأمشاج) جمع مشيج. ﴿أَنْفَاقًا﴾ [النبا: ١٦] جمع لفت، بالكسر. ﴿الْعِشَارُ﴾ [التكوير: ٤] جمع عُشْر. ﴿يَلْقَسُ﴾ [التكوير: ١٥] جمع خانسة، وكذا ﴿الْكَلْسُ﴾ [التكوير: ١٦]. ﴿الزَّيْبَانِيَّةُ﴾ [العلق: ١٨] جمع زبانية، وقيل: زابن، وقيل: زباني. ﴿أَسْتَأْتَأُ﴾ [النور: ٦١، الزلزلة: ٦] جمع شتّ وشتيت. ﴿أَبَابِيلُ﴾ [الفيل: ٣] لا واحد له، وقيل: واحده إِبُول مثل عَجُول، وقيل: إِبِيل مثل إكليل.

فائدة: ليس في القرآن من الألفاظ المعدولة إلا ألفاظ العدد: ﴿مَثْنَى وَثُلُكٌ وَرَبْعٌ﴾ [النساء: ٣، فاطر: ١]، ومن غيرها ﴿طُورَى﴾ [طه: ١٢] فيما ذكره الأخفش في الكتاب المذكور، ومن الصفات: ﴿أُخْرَى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى مُتَشَبِهَةٌ﴾ [آل عمران: ٧].

(١) «ليس» ص ٦٦، وتام كلامه: لا فرق بين التثنية والجمع إلا ضمة وكسرة في الدّرج، فإذا وقفت استويا.

قال الراغب^(١) وغيره: هي معدولة عن تقدير ما فيه الألف واللام، وليس له نظير في كلامهم، فإن (أفعل) إما أن يذكر معه (من) لفظاً أو تقديرًا، فلا يثنى ولا يُجمع ولا يؤنث، وتحذف منه (من)، فتدخل عليه الألف واللام، ويثنى ويجمع، وهذه اللفظة من بين أخواتها جُوزَ فيها ذلك من غير الألف واللام.

وقال الكرّماني^(٢) في الآية المذكورة: لا يمتنع كونها معدولة عن الألف واللام مع كونها وصفًا لنكرة؛ لأن ذلك مقدر من وجه، غير مقدر من وجه.

قاعدة: مقابلة الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله:

﴿وَأَسْتَشْئِرُ نِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، أي: استغشى كلّ منهم ثوبه.

﴿حَرُمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، أي: على كل من المخاطبين أمّه.

﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، أي: كلّاً في أولاده.

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي: كلّ واحدة ترضع ولدها.

وتارة يقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد المحكوم عليه، نحو: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، وجعل منه الشيخ عز الدين: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥].

وتارة يحتمل الأمرين، فيحتاج إلى دليل يعين أحدهما.

وأما مقابلة الجمع بالمفرد: فالغالب ألا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]. المعنى: على كلّ واحد لكل يوم طعام مسكين، ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، لأن على كلّ واحد منهم ذلك.

قاعدة في الألفاظ التي يُظن بها الترادف، وليست منه:

من ذلك (الخوف والخشية) لا يكاد اللغوي يفرّق بينهما، ولا شك أنّ الخشية أعلى منه، وهي أشدّ الخوف؛ فإنها مأخوذة من قولهم: شجرة خشية؛ أي: يابسة، وهو فوات بالكليّة. والخوف من ناقة خوفاً؛ أي: بها داء، وهو نقص، وليس بفوات؛ ولذلك خصّت الخشية بالله في قوله تعالى: ﴿وَيَحْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١].

وفرّق بينهما أيضاً بأن الخشية تكون من عظم المختشى، وإن كان الخاشي قويًا، والخوف يكون من ضعف الخائف وإن كان المخوف أمراً يسيراً. ويدلّ لذلك أن الخاء والشين والياء في تقاليبها تدلّ على العظمة، نحو شيخ للسيد الكبير، وخيش لما غلظ من اللباس، ولذا وردت الخشية غالباً في حق الله تعالى نحو: ﴿مِنْ حَشِيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]. وأما: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قَوْفِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ففيه نكتة لطيفة؛ فإنه في وصف الملائكة، ولما ذكر

(٢) في «عجائبه» ١/٢٤١ آل عمران: ٧.

(١) في «مفرداته» مادة: آخر.

قوتهم وشدة خلقهم عبر عنهم بالخوف، لبيان أنهم وإن كانوا غلاظاً شداداً فهم بين يديه تعالى ضعفاء، ثم أردفه بالفوقية الدالة على العظمة، فجمع بين الأمرين، ولما كان ضعف البشر معلوماً لم يحتج إلى التنبيه عليه.

ومن ذلك «الشُّحُّ والبخل» والشح هو أشدُّ البخل. قال الراغب^(١): الشُّحُّ بُخْلٌ مع حِرْصٍ. وفرَّق العسكري^(٢) بين (البخل) و(الضمن) بأن الضمن أصله أن يكون بالعواري، والبخل بالهبات؛ ولهذا يقال: هو ضنين بعلمه ولا يقال: بخيل؛ لأن العلم بالعارية أشبه منه بالهبة، لأن الواهب إذا وهب شيئاً خرج عن ملكه؛ بخلاف العارية، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ آلَيْهِ بِضَيِّينَ﴾ [التكوير: ٢٤]، ولم يقل: ببخيل.

ومن ذلك (السبيل والطريق) والأول أغلب وقوعاً في الخير، ولا يكاد اسم الطريق يراد به الخير إلاً مقروناً بوصف أو إضافة تخلّصه لذلك، كقوله: ﴿يَهْدِي إِلَىٰ الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠]. وقال الراغب^(٣): السبيل الطريق التي فيها سهولة، فهو أخص.

ومن ذلك (جاء وأتى) فالأول يقال في الجواهر والأعيان، والثاني في المعاني والأزمان، ولهذا ورد (جاء) في قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ يَوْمَ حِجْلٍ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢]، ﴿وَجَاءَهُ عَلَىٰ فَيْصِهِ، بِدَمِيرٍ كَثِيرٍ﴾ [يوسف: ١٨]. ﴿وَجَاءَهُ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]. و(أتى) في: ﴿آتَىٰ أَمْرًا لِلَّهِ﴾ [النحل: ١]، ﴿أَتَيْنَاهَا أَمْرًا﴾ [يونس: ٢٤].

وأما ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمره، فإن المراد به أهوال القيامة المشاهدة، وكذا: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]؛ لأن الأجل كالمشاهد، ولهذا عبّر عنه بالحضور في قوله: ﴿حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]. ولهذا فرّق بينهما في قوله: ﴿جِئْتَنكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ وَأَتَيْنَكَ بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٦٣ - ٦٤]، لأن الأول العذاب وهو مشاهد مرئي، بخلاف الحق.

وقال الراغب^(٤): الإتيان مجيء بسهولة، فهو أخص من مطلق المجيء، قال: ومنه قيل للسائل المارّ على وجهه: أتيت وأتوي.

ومن ذلك (مد وأمد) قال الراغب^(٥): أكثر ما جاء الإمداد في المحبوب، نحو: ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢]. والمدّ في المكروه، نحو: ﴿وَوَسَّدْنَا لَهُ مِنْ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩].

ومن ذلك (سقى وأسقى) فالأول لما لا كلفة فيه، ولهذا ذُكر في شراب الجنة، نحو: ﴿وَسَقَّاهُمْ رَبُّهُمْ سُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]. والثاني لما فيه كلفة، ولهذا ذُكر في ماء الدنيا، نحو: ﴿لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً عَذَقًا﴾ [الجن: ١٦].

(١) في «المفردات» مادة: شَحَّحَ.

(٢) العسكري: الحسن بن عبد الله، أبو أحمد، فقيه، أديب، انتهت إليه رئاسة التحديث والإملاء والتدريس في بلاد خوزستان في عصره (ت: ٣٨٢ هـ). «خزانة الأدب» ٩٧/١، و«إنباه الرواة» ٣١٠/١، و«وفيات الأعيان» ١٣٢/١.

(٣) في «مفرداته» مادة: سَبِيلٌ.

(٤) في «مفرداته» مادة: أَتَى.

(٥) في «مفرداته» مادة: مَدَّدَ.

وقال الراغب^(١): الإسقاء أبلغ من السقي؛ لأن الإسقاء أن يُجعلَ له ما يُسقى منه ويشرب، والسقي أن يعطيه ما يشرب.

ومن ذلك (عمل وفعل) فالأول لما كان مع امتداد زمان، نحو: ﴿يَعْمَلُونَ لَكُمْ مَا يَشَاءُونَ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١]، لأن خلق الأنعام والثمار والزروع بامتداد. والثاني بخلافه، نحو: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [الفجر: ٦]، ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]؛ لأنها إهلاكات وقعت من غير بطاء، ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]. أي: في طرفة عين.

ولهذا عبّر بالأول في قوله: ﴿وَعَجَلُوا أَعْيُنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥]؛ حيث كان المقصود المثابرة عليها لا الإتيان بها مرة أو بسرعة، وبالثاني في قوله: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]؛ حيث كان بمعنى سارعوا، ﴿فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلرَّكُوزَةِ يَنْجَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤]. حيث كان القصد يأتون بها على سرعة من غير توان.

ومن ذلك (العود والجلوس) فالأول لما فيه بُتْ، بخلاف الثاني. ولهذا يقال: قواعد البيت ولا يقال: جوالسه، للزومها ولُبثها، ويقال: جلس الملك، ولا يقال: قعيده؛ لأن مجالس الملوك يستحب فيها التخفيف.

ولهذا استعمل الأول في قوله: ﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، للإشارة إلى أنه لا زوال له، بخلاف: ﴿سَسْجُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ [المجادلة: ١١]؛ لأنه يُجلس فيه زماناً سيراً.

ومن ذلك (التمام والكمال) وقد اجتمعا في قوله: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْتُّ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣]. فقيل: الإتمام لإزالة نقصان الأصل، والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل، ولهذا كان قوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أحسن من (تامة)؛ فإن التمام من العدد قد عُلِمَ، وإنما نفي احتمال نقص في صفاتها.

وقيل: (تم) يُشعر بحصول نقص قبله، و(كَمَلَ) لا يشعر بذلك.

وقال العسكري: الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به، والتّمَام اسم للجزء الذي يتمّ به الموصوف، ولهذا يقال: القافية تمام البيت، ولا يقال: كماله، ويقولون: البيت بكمالهِ؛ أي: باجتماعه.

ومن ذلك (الإعطاء والإيتاء) قال الخويّ: لا يكاد اللغويون يفرّقون بينهما؛ وظهر لي بينهما فرق ينبى عن بلاغة كتاب الله، وهو: أنّ الإيتاء أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله؛ لأن الإعطاء له مطاوع، تقول: أعطاني فعطوت، ولا يقال في الإيتاء: آتاني فأتيت، وإنما يقال: آتاني فأخذت. والفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الفعل الذي لا مطاوع له؛ لأنك تقول: قطعته

(١) في «مفرداته» مادة: سقي.

فانقطع، فيدلُّ على أن فعل الفاعل كان موقوفاً على قبول في المحلِّ، لولاه ما ثبت المفعول، ولهذا يصحُّ: قطعته فما انقطع، ولا يصحُّ فيما لا مطاوع له ذلك، فلا يجوز: ضربته فانضرب، أو فما انضرب، ولا: قتله فانقتل، ولا فما انقتل، لأن هذه أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحلِّ، والفاعل مستقلٌّ بالأفعال التي لا مطاوع لها، فالإيتاء أقوى من الإعطاء.

قال: وقد تفكَّرت في مواضع من القرآن فوجدت ذلك مراعى، قال تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ لأن الملك شيء عظيم لا يعطاه إلا من له قوَّة، وكذا: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿أَلَيْسَ لَكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَنَائِكِ﴾ [الحجر: ٨٧]، لعظم القرآن وشأنه.

وقال: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾: لأنه مورود في الموقف مرتحلٌّ عنه، قريب إلى منازل العزِّ في الجنة، فعبر فيه بالإعطاء، لأنه يُترك عن قرب وينتقل إلى ما هو أعظم منه.

وكذا: ﴿يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَىٰ﴾ [الضحى: ٥]، لما فيه من تكرير الإعطاء والزيادة إلى أن يرضى كلُّ الرضا؛ وهو مفسر أيضاً بالشفاعة، وهي نظير الكوثر في الانتقال بعد قضاء الحاجة منه.

وكذا: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ حَقْلَهُ﴾ [طه: ٥٠]، لتكرّر حدوث ذلك باعتبار الموجودات.

﴿حَتَّىٰ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ لأنها موقوفة على قبولٍ منَّا، وإنما يعطونها عن كره.

فائدة: قال الراغب^(١): خصَّ دفع الصدقة في القرآن بالإيتاء، نحو: ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا زَكَاةً﴾ [البقرة: ٢٧٧]، ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا زَكَاةً﴾ [البقرة: ١٧٧].

قال: وكلُّ موضع ذكر في وصف الكتاب (آتينا) فهو أبلغ من كل موضع ذكر فيه (أوتوا)؛ لأن (أوتوا) قد يقال إذا أُوتِيَ من لم يكن منه قبول، (وآتيناهم) يقال فيمن كان منه قبول.

ومن ذلك (السنة والعام) قال الراغب^(٢): الغالب استعمال السنة في الحوِّل الذي فيه الشدَّة والجذب، ولهذا يعبر عن الجذب بالسنة. والعام ما فيه الرِّخاء والخُصْب، وبهذا تظهر النكتة في قوله: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]؛ حيث عبر عن المستثنى بالعام وعن المستثنى منه بالسنة.

قاعدة في السؤال والجواب:

الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤال متوجِّهاً، وقد يُعدَّل في الجواب عما يقتضيه السؤال، تنبيهاً على أنه كان من حقِّ السؤال أن يكون كذلك. ويسمِّيهِ السكاكي: الأسلوب الحكيم.

وقد يجيء الجواب أعمَّ من السؤال للحاجة إليه في السؤال، وقد يجيء أنقص لاقتضاء الحال ذلك.

مثال ما عدل عنه: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]،

(٢) في «مفرداته» مادة: سنة.

(١) في «مفرداته» مادة: أتي.

سألوا عن الهلال: لم يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فأجيبوا ببيان حكمة ذلك؛ تنبيهاً على أنّ الأهمّ السؤال عن ذلك لا ما سألوا عنه. كذا قال السكّاكّي ومتابعوه. واسترسل التفتازاني في الكلام إلى أن قال: لأنهم ليسوا ممن يطلع على دقائق الهيئة بسهولة.

وأقول: ليت شعري، من أين لهم أنّ السؤال وقع عن غير ما حصل الجواب به! وما المانع من أن يكون إنّما وقع عن حكمة ذلك ليعلموها، فإنّ نظم الآية محتمل لذلك، كما أنه محتمل لما قالوه. والجواب ببيان الحكمة دليل على ترجيح الاحتمال الذي قلناه، وقرينة ترشيد إلى ذلك؛ إذ الأصل في الجواب المطابقة للسؤال، والخروج عن الأصل يحتاج إلى دليل، ولم يرد بإسنادٍ لا صحيح ولا غيره أن السؤال وقع على ما ذكره؛ بل ورد ما يؤيد ما قلناه، فأخرج ابن جرير عن أبي العالبيّة قال: بلغنا أنهم قالوا: يا رسول الله، لم خلقت الأهلّة؟^(١) فأنزل الله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ﴾. فهذا صريح في أنهم سألوا عن حكمة ذلك، لا عن كفيته من جهة الهيئة. ولا يظن ذو دين بالصحابة الذين هم أدقّ فهماً، وأغزر علماً أنهم ليسوا ممن يطلع على دقائق الهيئة بسهولة، وقد اطلع عليها آحاد العجم الذين أطبق الناس على أنهم أبلد أذهاناً من العرب بكثير، هذا لو كان للهيئة أصل معتبر، فكيف وأكثرها فاسد لا دليل عليه؟ وقد صنّفت كتاباً في نقض أكثر مسائلها بالأدلة الثابتة عن رسول الله ﷺ الذي صعد إلى السماء، ورآها عياناً، وعلم ما حوته من عجائب الملكوت بالمشاهدة، وأتاه الوحي من خالقها. ولو كان السؤال وقع عمّا ذكره لم يمتنع أن يجابوا عنه بلفظ يصل إلى أفهامهم؛ كما وقع ذلك لما سألوا عن الحجرّة وغيرها من الملكوتيات.

نعم المثال الصحيح لهذا القسم جواب موسى لفرعون حيث قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣ - ٢٤]. لأنّ (ما) سؤال عن الماهية والجنس؛ ولما كان هذا السؤال في حق البارئ سبحانه وتعالى خطأ، لأنه لا جنس له فيذكر، ولا تدرك ذاته، عدل إلى الجواب بالصواب، ببيان الوصف المرشّد إلى معرفته، ولهذا تعجّب فرعون من عدم مطابقتها للسؤال، فقال لمن حوله: ﴿أَلَا تَسْتَعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٥]، أي: جوابه الذي لم يطابق السؤال، فأجاب موسى بقوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦] المتضمن إبطال ما يعتقدونه من ربوبية فرعون نصّاً، وإن كان دخل في الأول ضمناً، إغلاظاً، فزاد فرعون في الاستهزاء، فلما رآهم موسى لم يتفطنوا، أغلظ في الثالث بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨].

ومثال الزيادة في الجواب: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤]. في جواب: ﴿مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣].

وقول موسى: ﴿هِيَ عَصَايَ أَنْوَكُوا عَلَيَّ وَأَهْشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي﴾ [طه: ١٨] في جواب: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]، زاد في الجواب استلذاذاً بخطاب الله تعالى.

(١) في «تفسيره» ١٨٥/٢ سورة البقرة: ١٨٩، وفيه: لم جعلت هذه الأهلّة؟

وقول قوم إبراهيم: ﴿تَعْبُدُونَنَا فَتَنْظِلْ لَنَا عَنكَيْنِ﴾ [الشعراء: ٧١] في جواب: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٧٠] زادوا في الجواب، إظهاراً للابتهاج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها، ليزداد غيظ السائل. ومثال النقص منه: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ﴾ [يونس: ١٥] في جواب: ﴿أَنْتَ بِشَرِّهِ أَكْبَرُ هَذَا أَوْ بَدِّلُهُ﴾، أجاب عن التبديل دون الاختراع. قال الزمخشري: لأنَّ التبديل في إمكان البشر دون الاختراع. فطوى ذكره للتنبية على أنه سؤال محال. وقال غيره: التبدل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكانه، فالاختراع أولى.

تنبيه: قد يُعَدَّل عن الجواب أصلاً؛ إذا كان السائل قصده التعتت، نحو: ﴿وَسَأَلْنَاكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]. قال صاحب «الإفصاح»^(١): إنما سأل اليهود تعجيزاً وتغليظاً، إذ كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان والقرآن وعيسى وجبريل ومَلَكٍ آخر وصف من الملائكة، فقصده اليهود أن يسألوه، فبأيّ مسمّى أجابهم قالوا: ليس هو، فجاءهم الجواب مجملاً، وكان هذا الإجمال كيداً يردُّ به كيدهم.

قاعدة: قيل: أصل الجواب أن يعاد فيه نفس السؤال، ليكون وَفَقَهُ، نحو: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالِ أَنَا يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]. فـ﴿أَنَا﴾ في جوابه هو (أنت) في سؤالهم. وكذا: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا﴾ [آل عمران: ٨١]، فهذا أصله، ثم إنهم أتوا عِوَض ذلك بحروف الجواب، اختصاراً وتركاً للتكرار.

وقد يُحَدَف السؤال ثقةً بفهم السامع بتقديره، نحو: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعْبِدُ قُلِ اللَّهُ يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعْبِدُهُ﴾ [يونس: ٣٤]. فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد، فتعين أن يكون ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ جواب سؤال، كأنهم سألو لما سمعوا ذلك، فمن يبدأ الخلق ثم يعيده؟

قاعدة: الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك. ويحيى كذلك في الجواب المقدَّر، إلاَّ أنَّ ابن مالك قال في قولك: زيد، في جواب مَنْ قرأ؟ إنه من باب حذف الفعل، على جعل الجواب جملة فعلية. قال: وإنَّما قدرته كذلك - لا مبتدأ - مع احتمالها. جريباً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها. قال تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا﴾ [يس: ٧٨ - ٧٩]، ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الْطَيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]. فلما أتى بالفعلية مع فوات مشكلة السؤال، عُلم أن تقدير الفعل أولاً أولى. انتهى.

قال ابن الزمكاني في «البرهان»: أطلق النحويون القول بأن (زيد) في جواب: من قام؟ فاعل، على تقدير: قام زيد، والذي توجبه صناعة علم البيان: أنه مبتدأ، لوجهين:

أحدهما: أنه يطابق الجملة المسؤول بها في الاسمية، كما وقع التطابق في قوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ

(١) «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب» لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت: ٤٨٧ هـ).

أَتَقَرُّ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبِرٌ ﴿ [النحل: ٣٠] في الفعلية. وإنما لم يقع التطابق في قوله: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسْطِيرُ الْأُولَى﴾ [النحل: ٢٤]؛ لأنهم لو طابقوا لكانوا مقرّين بالإنزال؛ وهم من الإذعان به على مفاوز.

الثاني: أن اللبس لم يقع عند السائل إلاّ فيمن فعل الفعل، فوجب أن يتقدّم الفاعل في المعنى؛ لأنه متعلّق غرض السائل، وأما الفعل فمعلوم عنده، ولا حاجة به إلى السؤال عنه، فحريّ أن يقع في الأواخر التي هي محلّ التكملات والفضلات.

وأشكّل على هذا: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] في جواب: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٢]، فإنّ السؤال وقع عن الفاعل لا عن الفعل، فإنهم لم يستفهموه عن الكسر، بل عن الكاسر، ومع ذلك صدر الجواب بالفعل.

وأجيب: بأن الجواب مقدر دلّ عليه السياق، إذ (بل) لا تصلح أن يصدر بها الكلام، والتقدير: (ما فعلته بلّ فعلة).

قال الشيخ عبد القاهر: حيث كان السؤال ملفوظاً به فالأكثر تركّ الفعل في الجواب، والاختصار على الاسم وحده، وحيث كان مضمراً فالأكثر التصريح به لضعف الدلالة عليه. ومن غير الأكثر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ - ٣٧] في قراءة البناء للمفعول.

فائدة: أخرج البزار عن ابن عباس قال: ما رأيت قوماً خيراً من أصحاب محمد ﷺ ما سأله إلاّ عن اثنتي عشرة مسألة، كلها في القرآن.

وأورده الإمام الرازي بلفظ: أربعة عشر حرفاً، وقال: منها ثمانية في البقرة^(١):

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتِيمِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ الْغَنِيُّ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

والناسع: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُجِلَ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٤]، والعاشر: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، والحادي عشر: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، والثاني عشر: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾ [طه: ١٠٥]، والثالث عشر: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]، والرابع عشر: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣].

قلت: السائل عن الروح وعن ذي القرنين مشركو مكة واليهود، كما في «أسباب النزول»^(٢)، لا الصحابة، فالخالص اثنا عشر، كما صحّت به الرواية.

(١) انظر «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» للشيخ الدهلوي؛ أوله. و«الآداب الشرعية» لابن مفلح ١٦٨/٢ فصل: في كراهة السؤال عن الغرائب. وأخرج الأثر الدارمي في «سننه» ١/٢٤٢ باب كراهة الفتيا.

(٢) سورة الكهف: ٨٣، وسورة الإسراء: ٨٥.

فائدة: قال الراغب^(١): السؤال إذا كان للتعريف تعدى إلى المفعول الثاني، تارة بنفسه وتارة بـ(عن) وهو أكثر، نحو: ﴿وَسَلُّوا لَكُمْ مِنَ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]. وإذا كان لاستدعاء مال فإنه يعدى بنفسه أو بـ: من، وبِنفسه أكثر، نحو: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿وَسَأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ [المتحنة: ١٠]، ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢].

قاعدة: في الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل:

الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر:

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِيطٌ ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨] لو قيل: (بيسط) لم يؤد الغرض، لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط، وأنه يتجدد له شيئاً بعد شيء، فبإسقاط أشعر بثبوت الصفة. وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣]. لو قيل: (رازقكم) لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء، ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع، مع أن العامل الذي يفيد ماضٍ، نحو: ﴿وَجَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، إذ المراد أن يفيد صورة ما هم عليه وقت المجيء، وأنهم آخذون في البكاء يجددونه شيئاً بعد شيء؛ وهو المسمى بحكاية الحال الماضية، وهذا هو سرُّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول.

ولهذا أيضاً عُبر بـ(الذين ينفقون) ولم يقل: (المنفقون)، كما قيل: (المؤمنون، والملتقون) لأنَّ النفقة أمر فعلي، شأنه الانقطاع والتجدد، بخلاف الإيمان، فإن له حقيقة تقوم بالقلب، يدوم مقتضاها، وكذلك التقوى والإسلام والصبر والشكر والهدى والعمى والضلالة والبصر؛ كلها لها مسميات حقيقية أو مجازية تستمر، وآثار تتجدد وتنقطع، فجاءت بالاستعمالين.

وقال تعالى في سورة الأنعام: ﴿يُخْرِجُ أُمَّيَّ مِنَ الْأُمَّيَّةِ وَيُخْرِجُ الْأُمَّيَّةَ مِنَ الْأُمَّيَّةِ﴾ [الأنعام: ٩٥]. قال الإمام فخر الدين: لما كان الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت أشدَّ أتى فيه بالمضارع، ليدل على التجدد، كما في قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

تنبيهات:

الأول: المراد بالتجدد في الماضي الحصول، وفي المضارع أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى. صرح بذلك جماعة؛ منهم الزمخشري في قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾.

قال الشيخ بهاء الدين السبكي^(٢): وبهذا يتضح الجواب عما يورد من نحو: (علم الله كذا)، فإن علم الله لا يتجدد، وكذا سائر الصفات الدائمة التي يستعمل فيها الفعل.

وجوابه: أن معنى (علم الله كذا) وقع علمه في الزمن الماضي، ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذلك، فإن العلم في زمن ماضٍ أعم من المستمر على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره، ولهذا قال تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨]، فأتى بالماضي في الخلق، لأنه

(٢) في «عروس الأفراح» ٣١٦/١ ذكر المسند، و١/٣٥٥ و٥٤٧.

(١) في «مفرداته» مادة: سأل.

مفروغ منه، وبالمضارع في الهداية والإطعام والإسقاء والشفاء، لأنها متكرّرة متجدّدة تقع مرة بعد أخرى.

الثاني: مضمّر الفعل فيما ذكره كمُظهره، ولهذا قالوا: إنَّ سلام الخليل أبلغ من سلام الملائكة حيث: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩]، فإن نصب ﴿سَلَامًا﴾ إنما يكون على إرادة الفعل، أي: سلمنا سلاماً، وهذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم، إذ الفعل متأخّر عن وجود الفاعل، بخلاف سلام إبراهيم، فإنه مرتفع بالابتداء، فاقضى الثبوت على الإطلاق، وهو أوّلَى ممّا يعرض له الثبوت، فكأنه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيّوه به.

الثالث: ما ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدّد والحدوث هو المشهور عند أهل البيان، وقد أنكره أبو المطرّف بن عميرة في كتاب «التمويهات» على «التيبان» لابن الزمّلكانيّ، وقال: إنه غريب لا مستند له، فإن الاسم إنما يدلُّ على معناه فقط؛ أما كونه يثبت المعنى للشيء فلا. ثم أورد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمِتُونَ ﴿١٦﴾ فَرِئَانُكُمْ يَوْمَ الْفَيْصَمَةِ تُبَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥-١٦]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ حَشِيَةِ رَبِّهِمْ تُشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ يَأْتِيَتْ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧-٥٨].

وقال ابن المنير: طريقة العربية تلوين الكلام، ومجيء الفعلية تارة والاسمية أخرى من غير تكلف لما ذكروه، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخُلص، اعتماداً على أن المقصود حاصل بدون التأكيد، نحو: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا﴾ [آل عمران: ٥٣]، ولا شيء بعد ﴿ءَامَنَ أَرْسُولٌ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. وقد جاء التأكيد في كلام المنافقين، فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

قاعدة في المصدر: قال ابن عطية: سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعاً، كقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَشْرِيبُ بِإِحْسَنِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿فَأَنْبِئْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءْ إِلَيْهِ بِإِحْسَنِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وسبيل المندوبات الإتيان به منصوباً، كقوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الْقَابَ﴾ [محمد: ٤]. ولهذا اختلفوا: هل كانت الوصية للزوجات واجبة؟ لاختلاف القراءة في قوله: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠]. بالرفع والنصب^(١).

قال أبو حيّان: والأصل في هذه التفرقة في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]. فإن الأول مندوب، والثاني واجب. والنكتة في ذلك: أن الجملة الاسمية أثبت وأكد من الفعلية.

قاعدة في العطف: هو ثلاثة أقسام.

عطف على اللفظ، وهو الأصل، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف.

وعطف على المحل، وله ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهور ذلك المحل في الصحيح، فلا يجوز: مررت بزيد وعمراً، لأنه لا يجوز مررت زيداً.

(١) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم والكسائي: وصيةً رفعاً، وحفص عن عاصم: وصيةً نصباً، وقرأ ابن عامر وأبو عمرو وحزمة: نصباً. «السبعة» ١٨٤.

الثاني: أن يكون الموضوع بحق الأصلية، فلا يجوز: هذا الضارب زيداً وأخيه، لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته.

الثالث: وجود المحرز؛ أي: الطالب لذلك المحل، فلا يجوز: إن زيداً وعمرو قاعدان، لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء، وهو قد زال بدخول (إن).

وخالف في هذا الشرط الكسائي، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾ الآية [المائدة: ٦٩]. وأجيب: بأن خبر (إن) فيها محذوف، أي: مأجورون أو آمنون. ولا تختص مراعاة الموضوع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً. وقد أجاز الفارسي في قوله: ﴿وَأْتِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [هود: ٦٠] أن يكون يوم القيامة عطفاً على محل هذه.

وعطف التوهم، نحو: (ليس زيد قائماً ولا قاعداً) بالخفض، على توهم دخول الباء في الخبر. وشرط جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك. وقد وقع هذا العطف في المجرور في قول زهير^(١):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً
وفي المجزوم في قراءة غير أبي عمرو: (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن) [المنافقون: ١٠] خرجه الخليل وسيبويه على أنه عطف على التوهم، لأن معنى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ﴾، ومعنى (أخرتني فأصدق) واحد. وقراءة قبل: (إنه من يتقي ويصبر)^(٢). خرجه الفارسي عليه، لأن من الموصولة فيها معنى الشرط.

وفي المنصوب في قراءة حمزة وابن عامر: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، بفتح الباء، لأنه على معنى: (ووهبتا له إسحاقاً ومن وراء إسحاق يعقوب).

وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحَفَظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ﴾ [الصفات: ٧]: إنه عطف على معنى: ﴿إِنَّا رَبَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ [الصفات: ٦]. وهو: إِنَّا خَلَقْنَا الْكَوَاكِبَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ.

وقال بعضهم في قراءة: (ودوا لو تدهن فيدهنوا) [القلم: ٩]: إنه على معنى: (أن تدهن)^(٣). وقيل في قراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَتْلُعَ أَلْبُغَ الْأَسْمَكِ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، بالنصب: إنه عطف على معنى (لعلّي أن أبلغ) لأن خبر (لعل) يقترب بأن كثيراً.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيَذِيقَكُمْ﴾ [الروم: ٤٦]: إنه على تقدير: (ليبشركم ويذيقكم).

تنبيه: ظن ابن مالك أنّ المراد بالتوهم الغلط، وليس كذلك، كما نبّه عليه أبو حيّان، وابن هشام^(٤)، بل هو مقصد صواب، والمراد: أنه عطف على المعنى، أي: جوّز العربي في ذهنه ملاحظة

(١) زهير بن أبي سلمى المزني، شاعر جاهلي حكيم، من أصحاب المعلقات. والبيت في «ديوانه» ٢٨٧.

(٢) والآية: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّى وَيَصِيرَ﴾ [يوسف: ٩٠]

(٣) القراءة المتواترة: فيدهنوا. (٤) في «المغني» ص ٦٢٢.

ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، لا أنه غلط في ذلك، ولهذا كان الأدب أن يقال في مثل ذلك في القرآن: إنه عطف على المعنى.

مسألة: اختلف في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، فمنعه البيانون وابن مالك وابن عصفور، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصَّفَّار^(١) وجماعة، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في سورة [البقرة: ٢٥]، ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في سورة [الصف: ١٣].

وقال الزمخشري في الأولى: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة ثواب الكافرين. وفي الثانية: إن العطف على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنه بمعنى (آمنوا).

ورُدَّ بأن الخطاب به للمؤمنين، وبـ(بشّر) للنبي ﷺ، وبأن الظاهر في ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ أنه تفسير للتجارة لا طلب.

وقال السكاكي: الأمران معطوفان على (قل) مقدّرة قبل ﴿يأيتها﴾، وحذف القول كثير.

مسألة: اختلف في جواز عطف الاسم على الفعلية وعكسه: فالجمهور على الجواز، وبعضهم على المنع.

وقد لهج به الرازي في «تفسيره» كثيراً، ورُدَّ به على الحنفيّة القائلين بتحريم أكل متروك التسمية أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]. فقال: هي حجة للجواز لا للتحريم، وذلك: أن الواو ليست عاطفة، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية. ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة مقيدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حال كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فَسْقًا آهلاً يُغَيِّرُ اللَّهُ بِهٖ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سُمِّي عليه غير الله. ومفهومه: فكلوا منه إذا لم يسمَّ عليه غيرُ الله تعالى. انتهى.

قال ابن هشام^(٢): ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً.

مسألة: اختلف في جواز العطف على معمولي عاملين: فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرّد وابن السراج وابن هشام. وجوّزه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج.

وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١﴾ وفي حَلْفِكُمْ وَمَا بَيْتٌ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ

(١) الصَّفَّار: قاسم بن علي، من نحاة الأندلس. مات بعد (٦٣٠ هـ). «بغية الوعاة» ٣٧٨.

(٢) في «المغني» ص ٦٣٢.

يُوقُونَ ﴿١﴾ وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفَ الرِّيحِ ؕ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿الجاثية: ٣ - ٥﴾؛ فيمن نصب ﴿آيَاتٌ﴾ الأخيرة.

مسألة: اختلف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار: فجمهور البصريين على المنع، وبعضهم والكوفيون على الجواز.

وخرَجَ عليه قراءة حمزة [بجر الأرحام]: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

وقال أبو حيان^(١) في قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرًا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]: إن المسجد معطوف على ضمير ﴿بِهِ﴾ وإن لم يُعَدَّ الجار. قال: والذي نختاره جواز ذلك، لوروده في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً، قال: ولسنا متعبدين باتِّباع جمهور البصريين، بل نتبع الدليل.



(١) في «البحر المحيط» ٣٨٦/٢ البقرة: ٢١٧.